

تقرير حول أخلاقيات البحث

إعداد : عبير صالح المقبل

ماجستير إدارة المشاريع

المحتويات

٢	مفهوم أخلاقيات البحث العلمي ونشأتها
٣	أهمية أخلاقيات البحث العلمي
٥ - ٤	المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

١. الأمانة العلمية

٢. النزاهة

٣. الموضوعية

٤. السرية

٥. الموافقة المستنيرة

٧ - ٦	القضايا الأخلاقية في البحث العلمي
-------	-----------------------------------

١. الانتحال العلمي

٢. تزوير البيانات

٣. التحيز

٤. انتهاك الخصوصية

٥. تضارب المصالح

٨	القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث
---	--

٩	تطبيق المبادئ الأخلاقية على موضوع البحث
---	---

تقرير حول أخلاقيات البحث العلمي

أولاً: مفهوم أخلاقيات البحث العلمي ونشأتها

يهدف هذا التقرير إلى توضيح مفهوم أخلاقيات البحث العلمي، وبيان أهميتها في العمل الأكاديمي، ثم تطبيقها على موضوع البحث المتعلق بإدارة مشاريع التحول التعليمي القائمة على التقييمات الدولية TIMSS، وبناء نموذج لتطوير كفايات المعلمين. ولا ينظر هذا التقرير إلى أخلاقيات البحث بوصفها مجموعة تعليمات جامدة، بل باعتبارها جزءاً من وعي الباحث ومسؤوليته تجاه العلم، وتجاه المشاركين، وتجاه المجتمع الذي قد يستفيد من نتائج البحث.

فالبحث العلمي لا يقوم فقط على جمع البيانات وتحليلها وكتابة النتائج، بل يقوم كذلك على الطريقة التي يصل بها الباحث إلى تلك النتائج. فقد تكون الفكرة البحثية مهمة، والمنهج مناسباً، والنتائج مفيدة، ولكن البحث يفقد قيمته إذا لم يُبنَ على الصدق، والعدالة، واحترام حقوق الآخرين. ومن هنا تأتي أخلاقيات البحث العلمي لتجعل الباحث أكثر وعياً بأن المعرفة لا تنفصل عن المسؤولية. وتُعرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة من المبادئ والمعايير التي توجه سلوك الباحث في أثناء التخطيط للبحث وتنفيذه ونشر نتائجه، بما يضمن الأمانة العلمية، واحترام حقوق المشاركين، وحماية خصوصيتهم، وتجنب الإضرار بهم أو تضليلهم. وترتبط هذه الأخلاقيات بجوهر النزاهة العلمية؛ لأنها تساعد الباحث على إنتاج معرفة يمكن الوثوق بها، لا معرفة قائمة على التحيز أو التلاعب أو إخفاء الحقائق (Resnik, 2020).

ولم تظهر أخلاقيات البحث العلمي بصورتها الحديثة والمنظمة دفعة واحدة، بل تشكلت تاريخياً نتيجة الحاجة إلى حماية الإنسان من أي استغلال قد يحدث باسم العلم. وقد برز الاهتمام الحديث بهذا المجال بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد محاكمات مؤكدة أن الموافقة الطوعية للمشاركة تعد شرطاً أساسياً في أي بحث يتضمن الإنسان، وأن سلامته وكرامته لا يجوز أن تكون موضع مساومة من أجل الوصول إلى نتيجة علمية (Shuster, 1997).

ثم تطور الاهتمام بأخلاقيات البحث مع صدور إعلان هلسنكي عام 1964 عن الجمعية الطبية العالمية، والذي وضع مبادئ أخلاقية مهمة للبحوث التي تشمل مشاركين بشريين. وقد أكد الإعلان أن كرامة الإنسان وحقوقه وسلامته يجب أن تكون مقدمة على المصالح العلمية أو المجتمعية، وأن البحث لا يكون مقبولاً أخلاقياً ما لم يحترم المشارك ويحميه من الضرر والاستغلال (World Medical Association, 2013).

وفي عام 1979 صدر تقرير بلمونت، ليقدم ثلاثة مبادئ أساسية أصبحت من أهم المراجع في أخلاقيات البحث العلمي، وهي: احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة. ويعني احترام الأشخاص أن يكون للمشارك الحق في معرفة طبيعة البحث والموافقة عليه بحرية، بينما يعني الإحسان تقليل الأضرار المتوقعة وتعظيم الفوائد الممكنة، أما العدالة فتعني الإنصاف في اختيار المشاركين وتوزيع أعباء البحث وفوائده بصورة عادلة (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

ثانيًا: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها الأساس الذي يمنح البحث قيمته العلمية والإنسانية في وقت واحد. فالبحث لا يُقاس فقط بموضوعه أو نتائجه، بل يُقاس أيضًا بالطريقة التي أنجز بها، ومدى التزام الباحث بالأمانة، والموضوعية، واحترام حقوق الآخرين. ولهذا فإن الأخلاقيات ليست جانبًا إضافيًا في البحث، بل شرط رئيس لسلامته ومصداقيته.

وتُعد الأخلاقيات ضرورية لأنها تحمي موثوقية النتائج. فعندما يلتزم الباحث بجمع البيانات بطريقة صحيحة، وتحليلها بموضوعية، وعرض النتائج كما هي دون تحريف أو انتقاء، يصبح البحث أكثر صدقًا وقابلية للاعتماد عليه. أما إذا غيّر الباحث بعض البيانات، أو أخفى النتائج التي لا توافق توقعاته، أو نقل من دراسات أخرى دون توثيق، فإن البحث يفقد قيمته العلمية، حتى لو بدا منظمًا في شكله الخارجي. ولذلك تُعد النزاهة العلمية أساسًا مهمًا لحماية جودة البحث والثقة في نتائجه (Shamoo & Resnik, 2015).

كما تسهم أخلاقيات البحث في حماية المشاركين، خصوصًا عندما يتعامل الباحث مع أفراد أو عينات بشرية. فالمشارك له حق في أن يعرف هدف الدراسة، وطبيعة مشاركته، وكيف ستُستخدم بياناته، وله الحق كذلك في الانسحاب دون ضغط أو ضرر. وهذا يتفق مع مبدأ احترام الأشخاص الذي يؤكد حق الفرد في اتخاذ قراره بحرية ووعي عند المشاركة في البحث (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

ومن الجوانب المهمة أيضًا أن أخلاقيات البحث تحمي المجتمع من النتائج المضللة أو غير الدقيقة. فالبحوث العلمية قد تُستخدم في بناء قرارات تعليمية أو صحية أو اجتماعية، ولذلك فإن أي تلاعب أو خطأ متعمد في النتائج قد يؤدي إلى قرارات غير مناسبة. فعلى سبيل المثال، إذا أجرى باحث دراسة عن أسباب ضعف التحصيل الدراسي لدى الطلاب، ثم تجاهل بعض العوامل المؤثرة أو عرض النتائج بصورة غير دقيقة، فقد تُبنى على دراسته توصيات غير عادلة أو غير فعالة. أما الالتزام الأخلاقي فيجعل النتائج أقرب إلى الواقع، ويساعد أصحاب القرار على اتخاذ إجراءات أكثر دقة ومسؤولية.

وتظهر أهمية الأخلاقيات في الجانب التطبيقي من البحث. فعند إعداد استبانة مثلاً، ينبغي أن تكون الأسئلة واضحة ومحيدة، وألا تدفع المشارك إلى إجابة معينة. كما يجب توضيح أن المشاركة اختيارية، وأن البيانات ستُستخدم لأغراض علمية فقط. وإذا كان البحث يتناول موضوعًا حساسًا مثل التمر أو الصحة النفسية أو المشكلات الأسرية، فيجب حماية هوية المشاركين وعدم ذكر أي معلومات قد تكشف عنهم. وهذا يتفق مع المبادئ العامة التي تؤكد ضرورة حماية خصوصية المشاركين وسلامتهم في البحوث التي تتناول الإنسان (World Medical Association, 2013).

وبذلك يمكن القول إن أخلاقيات البحث العلمي تؤدي ثلاث وظائف جوهرية: فهي تحمي المشاركين، وتحافظ على صدق النتائج، وتصور ثقة المجتمع في البحث العلمي. وكلما كان الباحث أكثر التزامًا بالأخلاقيات، كان بحثه أكثر جودة ومصداقية، وأكثر قدرة على الإسهام في بناء معرفة علمية نافعة ومسؤولة.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ التي تساعد الباحث على إنجاز بحثه بطريقة مسؤولة وعادلة. وهذه المبادئ لا تُعد مجرد عناوين نظرية، بل تظهر في تفاصيل العمل البحثي اليومية؛ في طريقة جمع المعلومات، والتعامل مع المشاركين، وتحليل النتائج، وكتابة المصادر. وكلما كان الباحث واعياً بهذه المبادئ، أصبح بحثه أكثر صدقاً واحتراماً للعلم وللناس.

١. الأمانة العلمية

تعني الأمانة العلمية أن يلتزم الباحث بالصدق في نقل المعلومات، وأن ينسب الأفكار إلى أصحابها، وألا يقتبس من كتب أو مقالات أو مواقع دون توثيق. كما تشمل عدم اختلاق البيانات أو تعديل النتائج حتى تبدو مناسبة لرأي الباحث. وتُعد الأمانة العلمية من أهم قواعد السلوك البحثي المسؤول؛ لأنها تحفظ حقوق الآخرين وتمنع تضليل القارئ (American Psychological Association, 2020).

مثال توضيحي: إذا استعان الطالب بتعريف من كتاب أو مقالة علمية عن أخلاقيات البحث، فعليه أن يذكر المصدر داخل النص وفي قائمة المراجع. أما نقل التعريف كما هو دون توثيق، أو إعادة صياغته وكأنه من أفكار الطالب، فيُعد إخلالاً بالأمانة العلمية. وفي موضوع البحث الحالي، تظهر الأمانة العلمية عند استخدام نتائج TIMSS أو الدراسات السابقة أو وثائق البرامج التدريبية. فلا يجوز للباحث أن يقتبس من هذه الوثائق أو يعرض نتائجها دون توثيق، ولا يجوز أن ينسب لنفسه نموذجاً أو فكرة وردت في دراسة أخرى. كما يجب أن يفرق بوضوح بين ما توصل إليه من تحليل، وما نقله من مصادر أو أدبيات سابقة.

٢. النزاهة

تشير النزاهة إلى أن يكون الباحث صادقاً في جميع مراحل البحث، وألا يستخدم طرقاً غير عادلة للوصول إلى نتيجة معينة. فالباحث النزاه لا يخفي النتائج التي لا تعجبه، ولا يغيّر الأرقام، ولا يختار من البيانات ما يدعم رأيه فقط. وترتبط النزاهة مباشرة بثقة المجتمع في البحث العلمي؛ لأن أي تلاعب في البيانات أو النتائج يضعف قيمة البحث ويفقده مصداقيته (Shamoo & Resnik, 2015).

مثال توضيحي: إذا أجرى الباحث تحليلاً لبرنامج تدريبي ووجد أن البرنامج يتضمن بعض الجوانب الجيدة، لكنه يفتقر إلى أنشطة تقيس مهارات التفكير العليا، فعليه أن يذكر الجانبين معاً، لا أن يركز فقط على القصور حتى يثبت فكرته، ولا أن يجامل البرنامج فيغفل نقاط الضعف.

وفي البحث الحالي، تعني النزاهة أن تُعرض نتائج تحليل البرامج التدريبية كما تظهر من بطاقة التحليل، سواء كشفت عن توافق قوي مع متطلبات TIMSS أو كشفت عن فجوات تحتاج إلى تطوير. فهدف البحث ليس إدانة البرامج التدريبية، بل فهمها وتطويرها على أساس علمي.

٣. الموضوعية

تعني الموضوعية أن يتعامل الباحث مع موضوعه وبياناته بعيداً عن التحيز الشخصي أو العاطفي. فالهدف من البحث ليس إثبات رأي الباحث مسبقاً، بل الوصول إلى نتيجة مبنية على الأدلة والبيانات. لذلك يجب أن يحلل الباحث المعلومات بإنصاف، حتى لو جاءت النتائج مخالفة لتوقعاته.

مثال توضيحي: إذا كان الباحث يعتقد مسبقاً أن البرامج التدريبية الحالية لا تعالج متطلبات TIMSS بشكل كافٍ، ثم أظهرت بطاقة التحليل أن بعض البرامج تتضمن محاور جيدة في المحتوى العلمي أو استراتيجيات التدريس، فعليه أن يعرض هذه النتيجة بوضوح. الموضوعية هنا تعني أن يحكم الباحث وفق الدليل، لا وفق الانطباع.

وفي هذه الدراسة، يمكن تعزيز الموضوعية من خلال استخدام بطاقة تحليل محتوى ذات محاور واضحة، مثل المحتوى العلمي، والعمليات المعرفية، واستراتيجيات التدريس، وأساليب التقويم، والجوانب التنظيمية. فوجود أداة منظمة يقلل أثر الرأي الشخصي، ويجعل التحليل أكثر عدلاً واتساقاً.

٤. السرية

تعني السرية أن يحافظ الباحث على معلومات المشاركين وبياناتهم الشخصية، وألا يكشف أسماءهم أو أي تفاصيل قد تدل عليهم، خصوصاً إذا كان البحث يتناول موضوعات حساسة أو يتضمن آراء مهنية قد تُفهم على أنها نقد لأفراد أو جهات. فالناس يشاركون في البحث وهم يثقون أن معلوماتهم لن تُستخدم ضدهم أو تُنشر بطريقة تضرهم. وتؤكد المبادئ الأخلاقية في البحوث الإنسانية أهمية احترام خصوصية المشاركين وحماية بياناتهم (World Medical Association, 2013).

مثال توضيحي: إذا استعان الباحث بمحكمين أو مختصين لمراجعة بطاقة تحليل المحتوى، فلا ينبغي أن يذكر أسماءهم أو آراءهم بطريقة تكشف هويتهم دون موافقتهم. ويمكنه أن يكتب عبارات عامة مثل: «أشار أحد المحكمين» أو «اتفق المحكمون على تعديل بعض المؤشرات».

وفي البحث الحالي، تظهر السرية أيضاً عند تحليل البرامج التدريبية؛ فإذا تضمنت الوثائق أسماء معدي البرامج أو الجهات أو المدربين، فينبغي التعامل معها بحذر. ويمكن ترميز البرامج مثل: البرنامج الأول، البرنامج الثاني، بدلاً من ذكر أسماءهم قد تسبب حرجاً أو تُفهم على أنها تقييم مباشر لأشخاص أو جهات.

٥. الموافقة المستنيرة

تعني الموافقة المستنيرة أن يعرف المشارك هدف الدراسة، وطبيعة مشاركته، وكيف ستستخدم بياناته، ثم يوافق على المشاركة بحرية دون ضغط أو إكراه. ومن حق المشارك أيضاً أن ينسحب في أي وقت إذا لم يرغب في الاستمرار. ويُعد هذا المبدأ امتداداً لمبدأ احترام الأشخاص الذي يؤكد حرية الإنسان وحقه في اتخاذ القرار بوعي (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

مثال توضيحي: إذا احتاج الباحث إلى رأي محكم أو مختص في مجال المناهج أو التقويم أو التدريب، فينبغي أن يوضح له أن مشاركته اختيارية، وأن ملاحظاته ستستخدم لأغراض علمية فقط، وأن اسمه لن يُذكر في التقرير إلا إذا وافق على ذلك.

وفي موضوع البحث الحالي، يمكن صياغة الموافقة المستنيرة بصورة مختصرة عند إرسال أداة التحكيم أو طلب الرأي، مثل: «تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البرامج التدريبية المقدمة لمعلمات العلوم في ضوء متطلبات TIMSS، وسيستخدم رأيكم لأغراض علمية فقط، مع الحفاظ على سرية بياناتكم وعدم ذكر أسمائكم في التقرير. مشاركتكم اختيارية، ويمكنكم الانسحاب في أي وقت».

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

رغم أن البحث العلمي يقوم على طلب الحقيقة وبناء المعرفة، إلا أن الممارسة البحثية قد تواجه بعض القضايا الأخلاقية التي تؤثر في صدق البحث وعدالته. وهذه القضايا لا تضعف البحث من الناحية العلمية فقط، بل قد تضر بالمشاركين، أو تضلل القارئ، أو تفقد المجتمع ثقته في النتائج العلمية. لذلك من المهم أن يكون الباحث واعياً بهذه المشكلات، وأن يتعامل معها بجدية منذ بداية البحث حتى نهايته.

١. الانتحال العلمي

يُقصد بالانتحال العلمي أن يستخدم الباحث أفكار غيره أو نصوصهم أو نتائجهم دون أن ينسبها إلى أصحابها. وقد يحدث الانتحال بنقل جمل كاملة من كتاب أو موقع إلكتروني دون توثيق، أو بإعادة صياغة فكرة باحث آخر وكأنها فكرة جديدة من إعداد الطالب نفسه. ويؤكد دليل النشر لجمعية علم النفس الأمريكية أن التوثيق الصحيح للمصادر ممارسة أساسية لحفظ الحقوق العلمية وتجنب الانتحال (American Psychological Association, 2020).

مثال توضيحي: قد يكتب طالب فقرة عن أهمية التقييمات الدولية في تطوير التعليم، ثم يأخذ جزءاً من تقرير أو دراسة منشورة عن TIMSS ويضعه في بحثه دون أن يذكر المصدر. في هذه الحالة يبدو الكلام وكأنه من جهد الطالب، بينما هو في الحقيقة منقول من غيره، وهذا يُعد انتحالاً علمياً حتى لو غيّر بعض الكلمات.

وفي البحث الحالي، قد يظهر خطر الانتحال عند كتابة الإطار النظري أو الدراسات السابقة أو وصف متطلبات TIMSS. لذلك يجب توثيق كل فكرة أو معلومة مأخوذة من مصدر علمي، والحرص على إعادة الصياغة بوعي لا بمجرد تغيير بعض الألفاظ.

٢. تزوير البيانات

تزوير البيانات من أخطر القضايا الأخلاقية في البحث العلمي؛ لأنه يعني أن الباحث يغيّر الحقيقة بدل أن يكتشفها. ويحدث ذلك عندما يخترع الباحث نتائج غير موجودة، أو يغيّر الأرقام، أو يحذف بعض البيانات حتى يجعل النتائج تؤيد فكرته. وتُعد ممارسات التزييف والتلفيق والتحريف من أبرز صور سوء السلوك البحثي التي تهدد موثوقية المعرفة العلمية (Shamoo & Resnik, 2015).

مثال توضيحي: إذا حلل الباحث برنامجين تدريبيين فقط، ثم كتب في التقرير أنه حلل عددًا أكبر من البرامج حتى تبدو الدراسة أوسع، فهذا تزوير للبيانات. وكذلك إذا أظهرت بطاقة التحليل أن أحد البرامج يتضمن بعض مؤشرات TIMSS بدرجة متوسطة، ثم رفع الباحث الدرجة حتى تبدو النتائج أكثر قوة، فإن ذلك يُعد إخلالًا بالنزاهة العلمية.

وفي البحث الحالي، يجب أن تكون نتائج تحليل البرامج التدريبية مطابقة لما ظهر في بطاقة التحليل، وأن تُعرض جوانب القوة والقصور كما هي، دون تضخيم أو تقليل أو إخفاء.

٣. التحيز

التحيز يعني أن يسمح الباحث لأرائه الشخصية أو توقعاته أو ميوله بأن تؤثر في طريقة جمع البيانات أو تحليلها أو تفسيرها. وقد يكون التحيز واضحًا عندما يحاول الباحث إثبات رأي محدد منذ البداية، وقد يكون غير مقصود عندما لا ينتبه الباحث إلى أن أداة التحليل أو طريقة اختيار العينة قد تؤثر في النتائج.

مثال توضيحي: إذا كان الباحث مقتنعًا مسبقًا بأن البرامج التدريبية الحالية ضعيفة، فقد يركز في التحليل على الجوانب الناقصة فقط، ويتجاهل المؤشرات الجيدة. وهذا يجعل النتائج غير عادلة. أما التحليل الموضوعي فيتطلب عرض ما يتوافر في البرنامج من عناصر قوة، وما يحتاج إليه من تطوير.

وفي البحث الحالي، يمكن تقليل التحيز من خلال بناء بطاقة تحليل واضحة، وعرضها على محكمين متخصصين، وتحديد معايير اختيار البرامج قبل بدء التحليل، بحيث لا تكون النتائج مبنية على الرأي الشخصي أو الانطباع العام.

٤. انتهاك الخصوصية

انتهاك الخصوصية يحدث عندما يكشف الباحث معلومات شخصية عن المشاركين، أو يستخدم بياناتهم دون إذن، أو ينشر تفاصيل قد تجعل الآخرين يتعرفون عليهم. وتزداد خطورة هذه القضية في البحوث التي تتناول موضوعات حساسة أو تتصل بالمؤسسات والأداء المهني. ولذلك تؤكد الوثائق الأخلاقية في البحوث التي تشمل البشر ضرورة حماية خصوصية المشاركين وسرية بياناتهم (World Medical Association, 2013).

مثال توضيحي: إذا تضمنت إحدى الحقائب التدريبية أسماء معدّي البرنامج أو أسماء المدارس أو أسماء المشاركين، ثم استخدم الباحث هذه التفاصيل في التقرير بطريقة تكشف الهوية أو تسبب إحراجًا، فإنه يكون قد انتهك الخصوصية. وكان من الأفضل أن يستخدم رموزًا أو أوصافًا عامة لا تكشف الأشخاص أو الجهات.

وفي البحث الحالي، ينبغي أن يكون التركيز على تحليل محتوى البرامج التدريبية لا على تقييم الأشخاص. فالمقصود هو تطوير البرنامج وتحسين ارتباطه بمتطلبات TIMSS، لا إصدار أحكام على الأفراد أو المؤسسات.

٥. تضارب المصالح

يُقصد بتضارب المصالح أن تكون لدى الباحث مصلحة شخصية أو مادية أو وظيفية قد تؤثر في حياده أو في طريقة عرضه للنتائج. وقد لا يعني ذلك أن الباحث غير صادق بالضرورة، لكنه يجعل القارئ بحاجة إلى معرفة هذه العلاقة حتى يقيم نتائج

البحث بوعي. وتؤكد ممارسات النشر الأخلاقي أهمية الإفصاح عن تضارب المصالح؛ لأنه يساعد على تعزيز الشفافية وحماية الثقة في البحث العلمي (Committee on Publication Ethics, 2019).

مثال توضيحي: إذا كان الباحث مشاركًا في إعداد أحد البرامج التدريبية التي سيحللها، أو يعمل في جهة مرتبطة بها، فعليه أن يوضح ذلك في حدود ما يلزم، وأن يبين كيف حافظ على حياده أثناء التحليل. فإخفاء هذه العلاقة قد يجعل القارئ يشك في موضوعية النتائج.

وفي البحث الحالي، يمكن التعامل مع تضارب المصالح من خلال الإفصاح عن أي علاقة مهنية مباشرة بالبرامج أو الجهات محل الدراسة، والاعتماد على أداة تحليل معلنة ومحكمة، وتجنب اللغة التي تبدو دفاعية أو منحازة.

خامسًا: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لا يكفي أن يكون الباحث مقتنعًا بأهمية الأخلاق في البحث العلمي، بل يحتاج أيضًا إلى قواعد ولوائح واضحة تساعد على تحويل هذه القيم إلى إجراءات عملية. فالأخلاقيات قد تبدو في ظاهرها مبادئ عامة، مثل الصدق والعدالة واحترام الإنسان، لكنها في الممارسة البحثية تحتاج إلى تنظيم دقيق يحدد ما يجب على الباحث فعله قبل جمع البيانات، وأثناء التعامل مع المشاركين، وبعد تحليل النتائج ونشرها. ومن هنا تأتي أهمية القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث؛ لأنها تجعل العمل البحثي أكثر وضوحًا، وتحمي الباحث والمشارك والمؤسسة العلمية في الوقت نفسه.

ومن أبرز الجهات التي تسهم في تنظيم أخلاقيات البحث لجان أخلاقيات البحث العلمي، والتي يُشار إليها غالبًا باسم لجان المراجعة المؤسسية أو (Institutional Review Board (IRB)). وتتمثل مهمة هذه اللجان في مراجعة البحوث التي تتضمن مشاركين بشريين قبل تنفيذها، للتأكد من أن الباحث قد وضع إجراءات كافية لحماية المشاركين، واحترام خصوصيتهم، والحصول على موافقتهم المستنيرة، وتقليل أي ضرر محتمل عليهم. وهذا الدور يرتبط بالمبادئ التي أكدها تقرير بلمونت، خاصة احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة؛ إذ لا ينبغي أن يبدأ البحث قبل التأكد من أن حقوق المشاركين وسلامتهم قد أُخذت بجدية (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

وتظهر أهمية لجان أخلاقيات البحث في أنها لا تعطل البحث، بل تنظمه وتحميه من الأخطاء التي قد تضعف قيمته أو تسبب ضررًا للمشاركين. فعلى سبيل المثال، إذا أراد الباحث أن يستعين بأراء معلمات أو مشرفات أو محكمين حول البرامج التدريبية، فإن لجنة الأخلاقيات قد تطلب منه توضيح طريقة الحصول على الموافقة، وكيفية حفظ البيانات، وعدم استخدام الآراء خارج غرض الدراسة. هذه المتطلبات لا تهدف إلى تعقيد البحث، بل إلى ضمان أن يتم بطريقة مسؤولة وآمنة.

كما تسهم المعايير الدولية في ضبط الممارسة البحثية، ومن أهمها دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA، الذي لا يقتصر على طريقة كتابة المراجع فقط، بل يرسخ قيمًا مهمة في الكتابة العلمية مثل الدقة، واحترام الملكية الفكرية، وتجنب الانتحال، والإفصاح عن المصادر، وتوثيق الاقتباسات بطريقة واضحة. فالتوثيق وفق APA يساعد القارئ على معرفة مصدر الفكرة، والرجوع إلى المرجع الأصلي، كما يحفظ حق المؤلفين والباحثين السابقين. ولهذا فإن الالتزام بهذا الدليل لا يُعد إجراءً شكليًا، بل هو جزء من الأمانة العلمية والنزاهة في عرض المعرفة (American Psychological Association, 2020).

وتزداد أهمية هذه القواعد عندما يكون البحث مرتبطاً بقضايا تمس المجتمع أو تؤثر في اتخاذ القرار. فالبحوث التعليمية قد تُستخدم في تطوير البرامج المدرسية، أو بناء برامج تدريبية للمعلمين، أو تحسين سياسات التدريب المهني. لذلك، فإن وجود قواعد أخلاقية واضحة يساعد على ضمان أن النتائج التي يصل إليها الباحث قد جُمعت بطريقة سليمة، وأن المشاركين لم يتعرضوا لضغط أو استغلال، وأن البيانات لم تُستخدم خارج الغرض الذي جُمعت من أجله. وهذا يجعل البحث أكثر موثوقية، ويزيد ثقة المجتمع في نتائجه.

ومن الناحية التطبيقية، يحتاج الباحث قبل أن يبدأ بحثه إلى مراجعة مجموعة من الأسئلة الأخلاقية: هل حصلت على الوثائق بطريقة نظامية؟ هل أحتاج إلى موافقة جهة معينة قبل تحليل البرامج التدريبية؟ هل توجد أسماء أو بيانات يجب إخفاؤها؟ هل سَتُعرض النتائج بطريقة عادلة؟ هل تم توثيق المصادر بدقة؟ هذه الأسئلة تساعد الباحث على الالتزام بالقواعد المنظمة، وتجعل أخلاقيات البحث حاضرة في خطوات العمل، لا مجرد فقرة مكتوبة في التقرير.

وبناءً على ذلك، فإن القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث، مثل لجان IRB ودليل APA، تمثل ضماناً مهماً لجودة العملية البحثية. فهي تساعد الباحث على العمل بوضوح ومسؤولية، وتحمي المشاركين من الضرر، وتحفظ حقوق المؤلفين، وتعزز الثقة في نتائج البحث. وكلما التزم الباحث بهذه القواعد، كان بحثه أكثر انضباطاً ومصداقية، وأكثر قدرة على خدمة المعرفة والمجتمع بصورة أخلاقية وموثوقة.

سادساً: تطبيق المبادئ الأخلاقية على موضوع البحث

لا يكتمل الحديث عن أخلاقيات البحث العلمي بمجرد عرض المبادئ والقواعد العامة، بل تظهر قيمتها الحقيقية عندما يطبقها الباحث على موضوعه وخطواته البحثية. وبما أن هذه الدراسة تتناول موضوع: «إدارة مشاريع التحول التعليمي القائمة على التقييمات الدولية TIMSS: بناء نموذج لتطوير كفايات المعلمين»، فإن الجانب الأخلاقي فيها يرتبط بطريقة جمع البيانات، وتحليل البرامج التدريبية، والتعامل مع الوثائق، وحماية أي معلومات قد ترتبط بالجهات أو الأفراد المشاركين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج النوعي من خلال تحليل محتوى البرامج التدريبية المقدمة لمعلمات العلوم في المرحلة الابتدائية، ولذلك فإن جمع البيانات لن يكون قائماً أساساً على اختبار المشاركين أو التدخل في ممارساتهم، بل على تحليل وثائق ومواد تدريبية مثل الحقائق التدريبية، والأدلة الإجرائية، والعروض التدريبية. ومع ذلك، فإن هذا النوع من البحث لا يخلو من مسؤولية أخلاقية؛ لأن الوثائق قد تتضمن أسماء جهات، أو أسماء معدي البرامج، أو ملاحظات مهنية، أو مؤشرات قد تُفهم على أنها حكم مباشر على أداء جهة أو أشخاص محددين. لذلك سيجرّص الباحث على استخدام هذه المواد لأغراض علمية فقط، وتحليلها بصورة عادلة ومنظمة، دون إساءة أو تعميم غير دقيق.

وفيما يتعلق بجمع البيانات، سيتم الاعتماد على البرامج التدريبية التي تتوافر لها مواد موثوقة وقابلة للتحليل، مع مراعاة أن يكون الحصول عليها من مصادر رسمية أو بإذن من الجهة المعنية متى ما تطلب الأمر ذلك. ولن يتعامل الباحث مع هذه الوثائق باعتبارها مادة للنقد الشخصي، بل باعتبارها موضوعاً للتحليل العلمي؛ أي أن الهدف ليس إصدار أحكام على الأشخاص أو الجهات، وإنما الكشف عن مدى توافق مكونات البرامج التدريبية مع متطلبات TIMSS من حيث المحتوى العلمي، ومستويات

التفكير، واستراتيجيات التدريس، وأساليب التقويم. وهذا الالتزام يعكس مبدأ الأمانة العلمية؛ لأن الباحث لا يستخدم البيانات خارج سياقها، ولا يحملها أكثر مما تحتمل.

أما السرية، فستتم مراعاتها من خلال عدم ذكر أسماء الأفراد أو المدرسين أو المعلمات، وعدم الإشارة إلى أي معلومات يمكن أن تكشف هوية أشخاص بعينهم. وإذا تضمنت الوثائق التدريبية أسماء معديّن أو جهات أو مشاركين، فسيتم التعامل معها بحذر، وقد تُستخدم عبارات عامة مثل: «البرنامج الأول»، «البرنامج الثاني»، أو «إحدى الحقائب التدريبية»، بدلاً من ذكر تفاصيل قد تُسبب حرجاً أو تُفهم على أنها تقييم مباشر لجهة معينة. كما سيجري حفظ الملفات والمواد التدريبية في مكان آمن، وعدم مشاركتها مع أشخاص لا علاقة لهم بالدراسة. وهذا الإجراء لا يحمي المشاركين فقط، بل يحافظ أيضاً على مهنية البحث وثقة الجهات التي أتاحت هذه الوثائق.

وفي حال احتاجت الدراسة إلى الاستعانة بأراء مختصين أو محكمين أو مسؤولين عن التدريب للتحقق من بطاقة تحليل المحتوى أو مراجعة محاورها، فسيتم الحصول على موافقة مستنيرة منهم قبل مشاركتهم. وتعني الموافقة المستنيرة هنا أن يعرف المشارك هدف الدراسة، وطبيعة مشاركته، والوقت المتوقع منه، وطريقة استخدام رأيه أو ملاحظاته، مع التأكيد على أن مشاركته اختيارية، وأن له الحق في الاعتذار أو الانسحاب دون أي أثر سلبي. ويُعد هذا الإجراء مهماً لأنه يجعل العلاقة بين الباحث والمشارك قائمة على الوضوح والاحترام، لا على المجاملة أو الضغط.

ومن الناحية التطبيقية، يمكن صياغة الموافقة المستنيرة بصورة مختصرة قبل إرسال أداة التحكيم أو طلب الرأي، مثل: «تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البرامج التدريبية المقدمة لمعلمات العلوم في ضوء متطلبات TIMSS، وسيستخدم رأيكم لأغراض علمية فقط، مع الحفاظ على سرية بياناتكم وعدم ذكر أسمائكم في التقرير. مشاركتكم اختيارية، ويمكنكم الانسحاب في أي وقت». هذه الصياغة البسيطة تعكس احترام الباحث لحق المشارك في المعرفة والاختيار، وهي من أهم صور التطبيق العملي لأخلاقيات البحث.

أما المخاطر المحتملة في هذه الدراسة فهي محدودة، لكنها تستحق الانتباه. فقد يتمثل أحد المخاطر في أن يُفهم تحليل البرامج التدريبية على أنه نقد مباشر لجهة أو أشخاص، أو أن يؤدي عرض جوانب القصور إلى تفسير سلبي غير مقصود. ولتقليل هذا الخطر، سيحرص الباحث على استخدام لغة علمية متوازنة، تفرق بين نقد البرنامج بوصفه وثيقة تدريبية قابلة للتحسين، وبين الحكم على الأشخاص الذين أعدوه أو نفذوه. فبدلاً من القول إن «البرنامج ضعيف»، يمكن القول إن «البرنامج يحتاج إلى تعزيز جانب العمليات المعرفية المرتبطة بمتطلبات TIMSS». هذه الصياغة أكثر مهنية، وتحافظ على الهدف التطويري للدراسة.

وقد يظهر خطر آخر في التحيز أثناء التحليل، خاصة إذا كان لدى الباحث تصور مسبق بأن البرامج التدريبية الحالية لا تعالج متطلبات TIMSS بدرجة كافية. ولتجنب هذا التحيز، سيعتمد الباحث على بطاقة تحليل محتوى واضحة، تتضمن محاور ومؤشرات محددة قبل البدء في التحليل. كما أن عرض البطاقة على محكمين متخصصين يساعد في تحسين الأداة وتقليل أثر الرأي الشخصي. وبذلك يصبح الحكم على البرامج مستنداً إلى معايير معلنة، لا إلى الانطباعات العامة.

كما سيلتزم الباحث بالموضوعية عند عرض النتائج، سواء أظهرت التحليلات وجود قصور في بعض الجوانب، أو كشفت عن نقاط قوة في البرامج التدريبية. فالأمانة العلمية تقتضي ألا يبحث الطالب فقط عما يؤيد فكرته، بل أن يعرض الصورة كما تكشفها

البيانات. فإذا تبين مثلاً أن أحد البرامج يتضمن محتوى علمياً جيداً، لكنه لا يعطي اهتماماً كافياً لمهارات الاستدلال أو التقويم العميق، فيجب عرض الجانبين معاً: جانب القوة وجانب الحاجة إلى التطوير. وهذا يجعل النتائج أكثر عدلاً ومصادقية.

وبناءً على ذلك، فإن تطبيق المبادئ الأخلاقية في هذه الدراسة لا يقتصر على وضع فقرة عن الأخلاقيات، بل يظهر في كل خطوة من خطوات البحث: في طريقة اختيار الوثائق، وفي الحصول على الإذن عند الحاجة، وفي حفظ البيانات، وفي عدم كشف الهويات، وفي صياغة النتائج بلغة مهنية، وفي تجنب التحيز، وفي استخدام المراجع والوثائق بصورة موثقة. ومن خلال هذا التطبيق، يصبح البحث أكثر اتزاناً وموثوقية، ويعكس فهم الطالب لمسؤوليته العلمية والأخلاقية تجاه المعرفة، وتجاه المشاركين، وتجاه المجتمع التعليمي الذي قد يستفيد من نتائج الدراسة.

سابعاً: الخاتمة

في ختام هذا التقرير، يتضح أن أخلاقيات البحث العلمي ليست جزءاً جانبياً في العمل الأكاديمي، بل هي أساس تقوم عليه جودة البحث ومصادقيته. فالباحث لا يُقاس فقط بقدرته على جمع المعلومات أو تحليل النتائج، وإنما يُقاس أيضاً بمدى التزامه بالصدق، والنزاهة، والموضوعية، واحترام حقوق الآخرين. ومن هنا جاءت أهمية تناول أخلاقيات البحث العلمي من حيث مفهومها، ونشأتها، ومبادئها، والقضايا المرتبطة بها، والقواعد التي تنظمها، ثم تطبيقها على موضوع البحث بصورة عملية.

وقد بين التقرير أن أخلاقيات البحث العلمي نشأت استجابةً لحاجة إنسانية وعلمية ملحة؛ وهي حماية المشاركين في البحوث، ومنع استغلالهم أو الإضرار بهم، وضمان أن تكون المعرفة العلمية مبنية على إجراءات عادلة وموثوقة. كما أظهر التقرير أن المبادئ الأخلاقية، مثل الأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة، لا تبقى مجرد مفاهيم نظرية، بل تظهر بوضوح في كل خطوة من خطوات البحث، بدءاً من اختيار المشكلة البحثية، ومروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج ونشرها.

كما تبين أن القضايا الأخلاقية، مثل الانتحال العلمي، وتزوير البيانات، والتحيز، وانتهاك الخصوصية، وتضارب المصالح، قد تؤثر بصورة مباشرة في قيمة البحث وثقة المجتمع بنتائجه. فالباحث الذي تُبنى نتائجه على بيانات غير دقيقة، أو تحليل متحيز، أو توثيق غير أمين، يفقد قوته العلمية مهما بدا منظماً في شكله. ولذلك فإن الالتزام الأخلاقي لا يحمي المشاركين فقط، بل يحمي المعرفة العلمية نفسها، ويجعل نتائج البحث أكثر صدقاً وقابلية للاعتماد عليها.

وفي الجانب التطبيقي، اتضح أن موضوع البحث المتعلق بإدارة مشاريع التحول التعليمي القائمة على التقييمات الدولية TIMSS يتطلب وعياً أخلاقياً واضحاً، خاصة عند تحليل البرامج التدريبية والوثائق المرتبطة بها. فالباحث مطالب بالحصول على البيانات من مصادر موثوقة، وحفظ الوثائق بطريقة آمنة، وعدم الكشف عن معلومات قد ترتبط بأفراد أو جهات محددة، واستخدام لغة علمية متوازنة عند عرض جوانب القوة والقصور. كما أن الالتزام بالموافقة المستنيرة عند الاستعانة بالمحكمين أو المختصين يعكس احترام الباحث للمشاركين وحقوقهم في المعرفة والاختيار.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن أخلاقيات البحث العلمي تمثل ضماناً حقيقية لجودة الدراسات المستقبلية، لأنها تجعل الباحث أكثر وعياً بمسؤوليته العلمية والإنسانية. وكلما التزم الباحث بهذه الأخلاقيات، أصبحت دراسته أكثر مصداقية، وأكثر قدرة على خدمة المجتمع، وأكثر احتراماً لحقوق الأفراد والمؤسسات. ولذلك ينبغي أن يظل الالتزام بأخلاقيات البحث حاضراً في كل دراسة

مستقبلية، لا بوصفه متطلبًا جامعيًا فقط، بل بوصفه قيمة علمية وإنسانية تحفظ للبحث معناه، والمعرفة ثقافتها، والمجتمع حقه في نتائج صادقة ومسؤولة.

المراجع

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). American Psychological Association.

Committee on Publication Ethics. (2019). *Core practices*. <https://publicationethics.org/core-practices>

National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research. (1979). *The Belmont report: Ethical principles and guidelines for the protection of human subjects of research*. U.S. Department of Health, Education, and Welfare. <https://www.hhs.gov/ohrp/regulations-and-policy/belmont-report/index.html>

Resnik, D. B. (2020). *What is ethics in research & why is it important?* National Institute of Environmental Health Sciences. <https://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis>

Shamoo, A. E., & Resnik, D. B. (2015). *Responsible conduct of research* (3rd ed.). Oxford University Press.

Shuster, E. (1997). Fifty years later: The significance of the Nuremberg Code. *The New England Journal of Medicine*, 337(20), 1436–1440. <https://doi.org/10.1056/NEJM199711133372006>

World Medical Association. (2013). World Medical Association Declaration of Helsinki: Ethical principles for medical research involving human subjects. *JAMA*, 310(20), 2191–2194. <https://doi.org/10.1001/jama.2013.281053>

إقرار طالب بإعداد وتسليم بحث علمي

أُقر أنا الطالب/الطالبة: عبير صالح المقبل

المقيد/ة كلية الإدارة

التخصص: ماجستير إدارة المشاريع

المستوى: الثالث

الرقم الجامعي: [253001523](#)

بأن البحث المقدم بعنوان:

"إدارة مشاريع التحول التعليمي القائمة على التقييمات الدولية (TIMSS): بناء نموذج لتطوير كفايات المعلمين"

هو من إعدادي الشخصي بالكامل، وأتحمل المسؤولية الكاملة عنه من جميع الجوانب، وذلك بدايةً من اختيار فكرة البحث، وتحديد المشكلة البحثية، وصياغة الأهداف، ووضع الفروض أو التساؤلات، مروراً بجمع البيانات والمراجع، وتحليلها باستخدام الأساليب العلمية المناسبة، وصولاً إلى استخلاص النتائج والتوصيات. كما أُقر بما يلي:

الالتزام بالأمانة العلمية في إعداد البحث، وعدم النقل أو الاقتباس غير المشروع.

توثيق جميع المراجع والمصادر المستخدمة توثيقاً علمياً صحيحاً.

أن البحث لم يتم اقتباسه كلياً أو جزئياً من أي مصدر دون الإشارة إليه.

أن البحث لم يُقدّم سابقاً لأي جهة تعليمية أخرى للحصول على درجة علمية.

الالتزام بكافة قواعد ومعايير إعداد البحوث العلمية المعتمدة.

وأتحمل المسؤولية القانونية والأكاديمية كاملةً في حال ثبوت خلاف ذلك.

وتحرر هذا الإقرار بناءً على رغبتي، ودون أدنى مسؤولية على المؤسسة التعليمية.

الاسم: عبير صالح المقبل

التوقيع:

٢٠٢٦/٦/١٢

التاريخ:

